كلمة ونص

يونس خلف

للحفظ...!

لطالما تتكرر عبارات اعتاد عليها أكثر المسؤولين في الإجابة عن معظم الطلبات المقدمة لهم، وهذه العبارات هي في الأساس رفض مبطن للطلب في الوقت نفسه وهي تبعد المسألة القانونية عنه في حال كان الطلب فيه شائبة مخالفة أو تصرف غير قانوني أو كان فيه حرج.

وقد أصبح شبه عرف لدى أغلب المسؤولين أو اتفاق على عدم النظر بالطلب المهمش بعبارات مثل «موافق أصولاً، أو للاطلاع والبيان، أو إجراء اللازم.....»، إلا أن أكثر وأخطر العبارات أو الكلمات التي تنتهي عندها بعض القضايا هي «للحفظ».!

يمكن أن تكون مبررات حفظ قضية ما بعد التحقيقات نتيجة عدم صحة القضايا المثارة أو عدم تقديم الوثائق والأرقام والمعلومات التي تؤكد حقيقة وقوع مخالفات أو أي شكل من أشكال الفساد، ويمكن أن يكون تبرير حفظ قضية ما لعدم وقوع ضرر سواء عام أم خاص، لكن هل كل القضايا التي تنتهي بالحفظ هي كذلك؟

أم إن ثمة قضايا أيضاً تنتهي بعبارة «للحفظ» لكن لطمس القضية أو التستر على فساد أو حماية المرتكبين، وأيضاً كثير من طلبات المواطنين التي تذهب إلى بعض المسؤولين ولا تعود لتبقى لديهم «بالحفظ والصون».

وكأننا أمام مدرسة تنادي بقبول الواقع على ما هو عليه، والمدرسة هذه قوية التأثير في عالم هو عالم حياتنا التي نعيشها، هذه الحياة هي التي تهمنا لأنها الأساس، ولهذا ليس قبول الواقع في حياتنا هو الحل الأمثل لكثير من الأمور.. نعم ربما هذا الواقع يكون مقيداً والقبول به إيجابياً في بعض الأحيان، لكن في أحايين كثيرة ليس شرطاً أن يكون كذلك.

الأمر نسبي ويعتمد على الوقائع ومدى صحتها ودقتها وتوثيقها ويستند إلى تطبيق الأنظمة والقوانين، إضافة إلى ضرورة أن يكون لكل طلب رده المناسب ولكل قضية علاجها الحقيقي وتبرير القبول أو الرفض وشرح الأسباب الموجبة لذلك، لأن القبول بالأمر الواقع ربما يكون في بعض القضايا هو أحد أسوأ القرارات، فثمة قضايا لا تحتمل رمي كرة الفشل في ملعب الغير، ولا تحتمل ترحيل المسؤوليات، وعندما نكتشف الأخطاء يجب أن نبادر بتصويبها، وإلا كأننا نقف مع الذين يصفون الحريق فقط ولا يبادرون بإخماده.

إن أخطر ما ينجم عن هذه الممارسات هو ذلك الخلل الكبير الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، فضلاً عن ترسيخ حالة ذهنية لدى الأفراد والمجتمعات تسوغ الفساد وتجد الذرائع لاستمراره واتساع نطاقه في الحياة ما تترتب عليه نتائج وخيمة في جميع النواحي الحياتية الاقتصادية والاجتماعية، وكأن آليات العمل أدمنت على هذا النمط من التعامل الإداري فصار ذلك التعقيد بمنزلة الديناميكية المتبعة بين الدائرة والمواطن.

مدير «أكساد» لـ«الوطن»: سورية توزع غراس زيتون للسعودية والكويت وتونس

اللاذقية- عبير محمود

أكد وزير الزراعة والغابات السوداني الدكتور أبو بكر عمر البشري لـ«الوطن»، أهمية الشراكة بين السودان وسورية في مجال التبادل الزراعي والبحث العلمي، لافتاً إلى أهمية الزيارة إلى اللاذقية والمحطات البحثية.

وعقب جولة للوزير السوداني على عدة مواقع زراعية في اللاذقية برفقة المدير العام لمنظمة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد» نصر الدين العبيد، ومديري الجهات المعنية بالقطاع الزراعي، أكد البشري أهمية انجازات أكساد ومحطاتها البحثية المنتشرة، وكل أعمال البحوث التي يتم إجراؤها على كل الأصناف البعلية والمثمرة، وخاصة أشجار الزيتون.

ونوّه بالجهود المبذولة في مراكز أكساد لإنتاج عينات مقاومة للجفاف والتغير المناخي مع تحقيقهم طفرة كبيرة في مجال البحث العلمي لتطوير المحاصيل، مشيراً إلى توقيع برنامج تنفيذي مع وزارة الزراعة السورية للتعاون بين البلدين في مجالات وقاية المحاصيل وتبادل المنتجات الزراعية والبحث العلمي.

من جهته، أكد المدير العام لمنظمة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد» نصر الدين العبيد لـ«الوطن»، أهمية تبادل الخبرات في المجال الزراعي مع الجانب السوداني وإمكانية تبادل المحاصيل النباتية والأعلاف.

وبيّن العبيد أن سورية توزع سنوياً إلى عدة دول عربية عدداً كبيراً جداً من غراس الزيتون التي يتم إنتاجها في محطة بوقا وبأصناف تتحمل العطش والجفاف، مشيراً إلى أنه تم توزيع غراس إلى لبنان والعراق ومصر والأردن وعمان.

وأردف: إن هناك خطة لهذا العام لتوزيع غراس الزيتون بطلبية كبيرة إلى المملكة العربية السعودية، والكويت، والعراق وتونس، وهذه الدول الشقيقة طلبت كميات كبيرة من الغراس للاستفادة منها.

واعتبر العبيد أن مركز المكافحة الحيوية في اللاذقية منارة حقيقية لسورية وللمنطقة العربية، لتجاربه وأبحاثه الغنية في مجال مكافحة الأمراض والحشرات التي أصبحت تؤثر في كل المحاصيل بفعل التغيرات المناخية.

بدوره، أكد مدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا لـ«الوطن»، أن جولة الوفد السوداني الشقيق، مهمة لعدة نواح أهمها، تبادل الخبرات في المجال الزراعي والبحثي.

وأشار دوبا إلى أنه تمت مناقشة محاور عدة تتعلق بالنظم الزراعية، والتطرق للتجربة السورية بمجال المكافحة الحيوية.

وفي عرض قيّم لرئيسة دائرة المكافحة الحيوية ناديا الخطيب، بيّنت أهم ما يتم إنتاجه في الدائرة على مدار عقود من الزمن، والتجارب السورية الناجحة في إنتاج وتربية الأعداء الحيوية بهدف الحفاظ على المحاصيل الزراعية في سورية وعدة دول عربية.

وأشارت إلى تنفيذ مشاريع كبيرة في مجال المكافحة الحيوية في سورية، والاستفادة من الخبرات المحلية والدولية، منوهة بضرورة التطوير العلمي والبحثي للوصول إلى نتائج أفضل على مستوى الزراعة في الدول العربية عموماً.

وعن التجارب في الإنتاج الزراعي، بيّن مدير محطة بحوث السن، محمد معلا لـ«الوطن»، أن هناك خططاً بحثية وزراعية في المحطة بشكل مستمر، وتم إدخال زراعات جديدة منها المورينغا والكيوي والموز، وأعطت نتائج مبشرة لهذه الزراعات في اللاذقية.

وأشار معلا إلى أهمية الأبحاث والتجارب التي تجريها كوادر المحطة على الزراعات في الساحل السوري بما في ذلك الأشجار المثمرة والنباتات الإستوائية والقمح والشعير والكفاءة الإنتاجية العربية وجميع مدخلات سيمنز وايكارد.

وفي نهاية الجولة، التقى الوفد السوداني، محافظ اللاذقية عامر هلال، وتم التأكيد على أهمية التبادل الزراعي والبحث العلمي، وتم استعراض الواقع الزراعي وأهمية تطوير العمل بهذا المجال نحو تحقيق الأمن الغذائي بشكل عام.

مدير تموين الحسكة: الحر وراء ارتفاع أسعار الفروج

الحسكة- دحام السلطان

سجّل سعر الفروج الحي ارتفاعاً كبيراً في أسواق الحسكة خلال الأيام القليلة الماضية، حيث وصل سعر المكيلو غرام الواحد فيه إلى ٤٣ ألف ليرة، وذلك لقلة العرض للمادة نتيجة الارتفاع الشديد بدرجات الحرارة، التي أدت إلى نفوق أعداد كبيرة من الفروج الحي، وتحكم المورد في الأسعار، فيما حافظت بقية المواد الغذائية والسلعية الاستهلاكية على معدلات ارتفاع أسعارها في أسواق الحسكة، لارتباطها بسعر الصرف وميزاني العرض والطلب بالنسبة للمستهلك، إضافة إلى أن عملية ضبط الأسعار فيها خارجة عن إرادة الإدارة التموينية بالحسكة، وأصبح بعضها يتبدل بين ساعة وأخرى، ومن بائع إلى بائع آخر ومن أحياء وسط المدينة إلى الأحياء الواقعة خارج نطاق عمل مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ولأسباب خارجة عن إرادتها، نتيجة ثبات سعر صرف القطع الأجنبي بشكل نسبي، الذي لم يعد فيه مجال للمقارنة والتوازن القريب بين دخل المواطن الذي انخفضت القوة الشرائية لديه بشكل مخيف في الأسواق اليوم من ناحية، وتفاوت المستوى بين حالة العرض والطلب المشار إليها من ناحية أخرى.

وأوضح عدد من الباعة أن سعر مادة الفروج الحي كان يتفاوت خلال الأسبوع الماضي بين ٣٢ و٣٧ ألف ليرة للكيلو غرام الواحد الحي، على حين بدأ السعر يتصاعد بالارتفاع اعتباراً من يوم السبت الماضي ليصل إلى ٤٣ ألف ليرة للكيلو غرام الواحد ويعاود الانخفاض إلى ٤٠ ألفاً يوم أمس الثلاثاء، مبينين أن المعيار في ذلك يعود إلى قلة حجم العرض للمادة والسعر الذي يضعه المورّد للباعة المحليين، وارتباط العرض بحجم الطلب.

وأكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي خليف لـ«الوطن» أن ارتفاع سعر الفروج يعود إلى قلة العرض في المادة، نتيجة نفوق أعداد كبيرة من الفروج الحي بسبب موجة الحر الشديدة التي ما زالت تعصف بالمحافظة، إضافة إلى تحكم المورّد في السعر الموجود خارج نطاق عمل مراقبة المديرية للأسعار، وأن هذا الارتفاع يعود إلى المصدر الخارجي وليس ارتفاعاً محلياً، لافتاً إلى أن المادة تدخل إلى المحافظة عبر المعابر الحدودية غير الشرعية التي تربطها مع القطر العراقي.

وأشار إلى أن هناك استقراراً في الأسعار بالنسبة للخضراوات والفاكهة والمواد الغذائية المختلفة والسلعية الجافة، التي ترتبط أسعارها بسعر الصرف للقطع الأجنبي باعتباره هو العملة المتداولة لدى الموردين الموجودين خارج نطاق عمل المراقبة التموينية، وتحكمهم بالسوق، واقتصار عملية دخول المواد السلعية إلى المحافظة بطرق غير شرعية عبر معبر «سيمالكا» النهري والمعابر الحدودية البرية الأخرى «غير الرسمية» التي تربط المحافظة بشمال العراق، وخضوع المادة لمعدلات العرض والطلب وحسب سعر الصرف، ما أدى إلى ثبات الارتفاع في الأسعار.

وبيّن أن دوريات المراقبة التموينية لدى المديرية، تعمل على الرغم من ظروفها التي تكاد تكون خارجة عن إرادة عمل المديرية وتقصيرها في فرض رقابتها كما ينبغي وبشكل كامل ومتوازن وعادل على كامل مساحة الأسواق في المحافظة واقتصاره على مساحات ضيقة منها، وهو الخاص بنطاق عمل وجود دوريات المديرية لممارسة دورها الرقابي التمويني، نتيجة الظروف الراهنة التي تشهدها محافظة الحسكة.

من جانبه أشار رئيس دائرة حماية المستهلك بالمديرية عماد الدرعان إلى أنه تم تنظيم ١٢ ضبطاً تموينياً خلال شهر تموز الجاري على مستوى المحافظة، تتعلق بتدليس في البيانات وانتهاء صلاحية بعض المواد التموينية، وإنتاج خبز مخالف للمواصفات وسوء في الجودة والنوعية، وعدم الإعلان عن الأسعار وعدم التقيّد بمواعيد البيع في الأفران والامتناع عن البيع فيها، وتمت إحالتها إلى القضاء المختص.

تحذير شديد اللهجة من مدير بيئة السويداء: سدود مياه الشرب مهددة بالتلوث

السويداء -عبير صيموعة

أكد مدير البيئة في السويداء رفعت خضر ضرورة العمل على الحد من خطر تلوث المياه السطحية من السدود والأودية والمياه الجوفية من الآبار والينابيع وخصوصاً مع قلة الموارد المائية المتاحة بالمحافظة وذلك عن طريق معالجة الأسباب الرئيسية التي تعتبر أهم المصادر المسببة للتلوث وأهمها مياه الصرف الصحي لعدم وجود محطات معالجة للمياه الآسنة على ساحة المحافظة باستثناء محطة معالجة قرية العفينة والتي تتوقف عن العمل أحياناً بسبب انقطاع التيار الكهربائي.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر خضر أن تفاقم التلوث البيئي بمياه الصرف الصحي في المحافظة كان بسبب الخطأ الإستراتيجي الذي تم اتباعه بتنفيذ شبكات الصرف الصحي في أحياء المدينة وفي البلدات والقرى والتجمعات السكانية قبل استكمال تنفيذ محطات المعالجة واستثمارها، الأمر الذي أدى إلى تحول أماكن انتهاء تلك الخطوط إلى مصبات للمياه الآسنة ليكون النصيب الأكبر من تلك المياه ضمن مجاري الوديان التي تنتهي بالسدود أو الأراضي الزراعية، إضافة إلى تأثيرها السلبي على المياه الجوفية في بعض الأحيان.

وأضاف: كما أن أحد أسباب التلوث يعود إلى الاستخدام المفرط للمبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية، وخصوصاً في أماكن إنتاج التفاحيات والعنب وكذلك المحاصيل الحقلية فالأمطار الهاطلة تؤدي إلى جرف المواد من خلال السيول المتشكلة إلى أقرب مجمع مائي، إضافة إلى المنصرفات الناتجة عن المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية، مبيناً أن بعض المنشآت مثل شركات تصنيع العنب والتفاح وغيرها والمشافي بشكل عام والمعاصر تقوم بصرف مخلفاتها دون معالجتها إما إلى الأودية مباشرة أو عن طريق شبكة الصرف الصحي والتي تنتهي معظمها بالأودية

وبين خضر أنه تم تقديم العديد من المقترحات للحد من تلوث مياه الشرب والتربة والبيئة، أهمها ضرورة إقامة محطات المعالجة للمنصرفات السائلة للتجمعات السكنية الكبيرة مثل مدينة السويداء وشهبا وصلخد والقرى المجاورة للسدود المستخدمة في تأمين مصادر مياه الشرب للمواطنين، وكذلك للمنشآت المختلفة المعنية لمعالجة مخلفاتها قبل رميها بشبكة الصرف الصحي، إضافة إلى مراقبة أنواع المبيدات التي تستخدم من الفلاحين وتشديد الرقابة من أجل منع دخول أنواع محظورة تدخل بشكل غير شرعي ويتم تداولها بظل غياب الرقابة الكافية.

ولفت خضر إلى أن عدم الانتهاء من محطات المعالجة المفترض تنفيذها عند نهاية مصبات شبكات الصرف الصحي أدى إلى طرح مركزي ضمن وزارة الإسكان والأشغال العامة لمشروع إقامة محطات مكانية لكل تجمع سكني من قرى وبلدات وهي محطات مغلقة يمكنها معالجة كميات معينة من مياه الصرف الصحي، مضيفاً: إلا أنه ورغم إعداد الدراسات وتحديد الأولويات للأماكن التي يجب وضع تلك المحطات ضمنها منذ أكثر من سنتين وحتى تاريخه لم تأت نتيجة تلك الدراسات أو اعتمادها من الوزارة المعنية، علماً أنه لو جرى تنفيذ تلك المحطات المغلقة تباعاً فإن أبسط ما يمكن تحقيقه هو رفع أذى التلوث من تلك المياه، إضافة إلى توفير كميات من المياه لري المزروعات بعد معالجتها وخاصة في ظل نقص كميات المياه العذبة المنتجة على ساحة المحافظة.

وتشير الدراسات والبحوث العلمية لمهتمين بالشأن البيئي في السويداء أن أحد أخطر أسباب التلوث البيئي الذي تعاني منه المحافظة يعود إلى المبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية التي يتم استخدامها بأماكن إنتاج الأشجار المثمرة والتي تحيط بالسدود المقامة على ساحة المحافظة، إضافة إلى خطر مياه الصرف الصحي التي جرى مد شبكاتها ضمن الأحياء والمنازل وإقامة المصبات لتلك الشبكات دون الانتهاء من محطات المعالجة.